دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية
– دراسة حالة ولاية قالمة –

أ. **عناني ساسية** جامعة قالمة – الجزائر

الملخص:

تتناول الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الدور الذي تؤديه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لما تتميز به من قدرة على الانتشار الجغرافي الواسع، لذلك تم التطرق إلى الخصائص التي تميز هذه المؤسسات و التي تؤهلها على الانتشار الجغرافي، إضافة إلى إبراز دورها في تحقيق التنمية المحلية. كما تم إسقاط الدراسة على الواقع من خلال التطرق للوضع الجزائري بإبراز واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و الاستراتيجية المتبعة لترقيتها و تطويرها لتحقيق أهداف التنمية المحلية. و لاختبار مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، فقد تضمنت الدراسة نموذجا عمليا و هو دراسة حالة ولاية قالمة حيث تم إبراز واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى مساهمتها في تفعيل حركة التنمية المحلية بالولاية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية المحلية، الجزائر، ولاية قالمة.

Résumé:

L'étude aborde le sujet des petites et moyennes entreprises en termes du rôle qu'ils jouent dans la réalisation du développement local, car en raison de sa capacité à la répartition géographique large, Par conséquent il a abordé aux caractéristiques qui distinguent ces institutions et qui qualifie à la propagation géographique en plus de souligner son rôle dans le développement local. L'étude a également abordé la situation algérienne en mettant en évidence la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie et la stratégie suivie à mettre à niveau et développé pour atteindre les objectifs de développement local, et pour tester l'étendue de la contribution des petites et moyennes entreprises dans le développement local en Algérie, l'étude a porté un cas d'étude pratique qui le cas de la wilaya de Guelma, En mettant en évidence la réalité des petites et moyennes entreprises et leur contribution à l'activation du mouvement de développement local dans la wilaya.

Mots clés: les petites et moyennes entreprises, le développement local, Algérie, wilaya de Guelma.

مقدمة:

تطور مفهوم و مجال التنمية خلال العقود الأخيرة و تحول الخطاب التنموي من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئي، حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون محلية

للتعامل بشكل أفضل مع المشاكل التي تعاني منها كل منطقة في الدولة الواحدة، و إعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات و موارد كل منها، و ذلك عن طريق المشاركة الشعبية بحيث تساهم فيها جميع فئات المجتمع و تستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية غير المنظمة، فضلا عن ضرورة إنشاء المشاريع الإقتصادية القادرة على توفير مناصب الشغل وتستغل استغلالا أمثلا الموارد الطبيعية و البشرية المحلية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات التنموية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المحلية نظرا لما لها من خصائص تؤهلها على الإنتشار الجغرافي الواسع في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية و يعمل على خلق نمو متوازن. لقد أثبتت تجارب العديد من الدول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أشارت العديد من الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية إلى أن دعم و تطوير هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية محلية تعتمد على استغلال الموارد و الطاقات المحلية.

تعد الجزائر من الدول التي شجعت هذا النوع من المؤسسات انطلاقا من انتقالها إلى مرحة اقتصاد السوق التي تزامنت مع تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي مع بداية التسعينات، و التي كان من بين نتائجها بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي عملت على تطويره بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات العمومية التي استمرت إلى غاية الأزمة البترولية لسنة 1986، و كذلك بالشكل الذي يحقق التنمية المتوازنة في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن.

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية؟.**

و للإجابة عن الإشكالية و الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المحلية: مقاربة نظرية

1- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: على الرغم من كثرة الأبحاث و الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد، إذ أن كلمة صغيرة و متوسطة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى آخر و من دولة لأخرى، مما أدى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها. و يرجع ذلك إلى اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة اختلاف الامكانيات و الموارد و مستويات التطور الاقتصادي من دولة لأخرى (رابح خوني، و رقية حساييني، 2008، ص17).

بالنسبة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فقد جاء سنة 2001 من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)
مصغرة	1 – 9	اقل من 20	اقل من 10
صغيرة	10- 49	اقل من 200	اقل من 100
متوسطة	50- 250	200 – 2 مليار دينار	100 – 500

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواد 5،6،7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001، الجريدة الرسمية، العدد77، الصادرة في 15 ديسمبر2001، ص6.

1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، يمكن إجمالها في النقاط الآتية (محمد الصيرفي، 2009، ص45-49):

- انخفاض حجم رأس المال المستثمر اللازم لتأسيسها وتشغيلها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة؛
- سهولة الإدارة و مرونتها جراء تمركز إدارة معظم هذه المؤسسات في شخص مالكها؛
- بساطة التكنولوجيا المستخدمة و كذا التنظيم و قلة القوى العاملة و انخفاض تكاليفها؛
- ارتفاع قدرتها على الابتكار و التجديد و الإنجاز و القدرة على تحمل المخاطر؛

– تؤدي دورا هاما في توفير مناصب الشغل و الحد من البطالة؛
– القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين؛
– تعتبر مراكز تدريب ذاتية لأصحابها و العاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج و تحملهم المسؤوليات مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعرفة و الخبرات؛
– ارتفاع جودة الإنتاج كونها تعتمد على مجالات عمل متخصصة كما أن العمل فيها يعتمد على المهارة الحرفية و تصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛
– محلية النشاط فهي تواجه سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود من المستهلكين؛
– القدرة على الانتشار الجغرافي بين المناطق الجغرافية الواسعة.

2– ماهية التنمية المحلية:

2–1– تعريف التنمية المحلية: وردت في الأدبيات تعاريف عديدة للتنمية المحلية نذكر منها: " التنمية المحلية هي العمليات التي تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الحكومية لتحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية، و إدماجها في منظومة التنمية الوطنية و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني" (وسيلة السبتي، 2009، ص43). تعرف أيضا بأنها: " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال و استخدام الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الإستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية و دمج جميع الوحدات المحلية في الدولة" (عبد الحميد عبد المطلب،2001، ص13). كما تعرف بأنها: " العملية التي تنطوي على تحسين مستوى البيئة المعيشية لمجتمع معين من خلال خلق تكامل بين القطاعات المختلفة(Groupe de travail, 2002, p 01)، أو هي العملية التي من خلالها يشارك المجتمع في تشكيل البيئة الخاصة به من أجل تحسين نوعية الحياة لسكانها "(Abdelbaki Smati, 2008, p84).

يتضح من التعاريف السابقة أن التنمية المحلية هي عبارة عن أسلوب عمل يبدأ من الجزء إلى الكل، و يقوم على أسس و مبادئ تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل أفراد البيئة المحلية، و هي عبارة عن حجر الزاوية لتحقيق التنمية الوطنية المتوازنة.

2–2– ركائز التنمية المحلية: تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج و المشاريع التنموية، نوجزها في النقاط التالية (وسيلة السبتي، 2011، ص 295):

أ– المشاركة الشعبية: تقوم التنمية المحلية على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، و ذلك عن طريق إثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، و تدريبهم على الوسائل الحديثة في الإنتاج، و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و الاجتماعية مثل الادخار و الاستهلاك.

ب– تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون هناك نوع من التنسيق بحيث لا تكون خدمات مكررة و لا نوع من التناقض و التضاد في تقديم هذه الخدمات.

ج– الإسراع في الوصول إلى النتائج: يقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع و قليلة التكاليف، و السبب في ذلك هو كسب ثقة المجتمع بأن هناك منفعة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم.

د– الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أهم ركائز تحقيق التنمية المحلية، ذلك أن استخدام موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل من استخدام موارد غير معروفة، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

3– أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية:

إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجعل منها محركا رئيسيا للتنمية المحلية ما من شأنه تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية عديدة على المستوى المحلي من بينها ما يأتي:

3–1– أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي: يمكن توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

– **توفير مناصب الشغل و التقليل من معدلات الفقر:** تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة المحلية و التخفيف من حدة البطالة، و يرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل محل رأس المال عالي التكلفة، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة و مدربة (فتحي السيد أبو سيد،2005، ص 74).

– **جذب المدخرات المحلية:** تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستقطاب الأموال و المدخرات الصغيرة المحلية و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة و انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى (نبيل جواد، 2006، ص 93).

– **توطين السكان و التقليل من حركة الهجرة:** إن ظروف المعيشة الصعبة خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون إلى المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة و فرص العمل. و قد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على خدمات المرافق العامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات ترمي إلى تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عمار علوني، 2010، ص 176).

– **استغلال الموارد المحلية:** تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، و من ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و سد حاجيات المناطق المحلية. ثمّ إن هذه المؤسسات باستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض و الطلب في أسواق السلع و الخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات و انخفاض الأسعار (حكيم شبوطي، 2008، ص ص8،7).

– **المساهمة في التمويل المحلي:** تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرا مدرا لإيرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية و خدمات تزيد من جذب الإستثمارات (OCDE , 2003, p 48).

3-2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي: إلى جانب الدور التنموي الإقتصادي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي، و يمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية (أيمن علي عمر، 2006، ص ص130،129):

– **تحقيق التوزيع العادل للدخل:** إن إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، و يعمل على

خلق فرص العمل و التخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى و إهمال بقية المناطق الأخرى.

– **نشر الوعي الصناعي:** يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القدرات الذاتية للأفراد و زيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

– **تلبية الاحتياجات المحلية:** إن من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة به و بالتالي ترتبط بالسوق المحلي، و تساهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع و الخدمات التي ترتبط بأذواقهم، و يتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين.

– **التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعية:** تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعية المحلية، و يظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة، و تتيح لهم فرصة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى انتشار الآفات الإجتماعية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1– تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بمجموعة من مراحل التطور ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على الاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة، إلى غاية التحول إلى اقتصاد السوق بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي التي أفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني. فعلى ضوء التجارب الغير الناجحة في مجال تسيير المؤسسات الكبيرة خلال السبعينات و الثمانينات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 (صالح صالحي، 2004، ص173).

و قد تجسد الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء وزارة خاصة بموجب المرسوم رقم 94–211 سنة 1994 لتتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 2000–190 سنة 2000، بالإضافة إلى تبني القانون التوجيهي رقم 01–18 المؤرخ في 12

ديسمبر2001، الذي تم بموجبه تحديد جميع الأطر التنظيمية و القانونية التي تنظم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إنطلاقا من صدور القانون التوجيهي، عرف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398	618515	658737	711275
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626	591	557	572	557
الصناعة التقليدية[1]	64677	71523	85079	86 732	96072	10622	116347	126887	169080	-	-	-
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832

المصدر: – وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات 2002 – 2009.

– وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات 2010– 2012.

يتضح من الجدول التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث بلغ 348 245 سنة 2001 ليصل إلى 832 711 مؤسسة سنة 2012، ما يعادل نسبة زيادة تقدر ب 190,13%. و ترجع الزيادة بنسبة كبيرة إلى المؤسسات الخاصة التي تمثل 99,92% من مجموع المؤسسات المنشأة إلى غاية سنة 2012، أما المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة، و بالنسبة للمؤسسات الحرفية فتشهد هي الأخرى ارتفاعا مستمرا حيث وصل عددها إلى 080 169 مؤسسة سنة 2009.

و نظرا للتطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية، حيث استطاعت أن توفر1.848.117 منصب شغل إلى غاية سنة 2012، و تساهم ب 5424.15 مليار دينار من القيمة المضافة، و 6060.80 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن مساهمتها تبقى محدودة و يرجع ذلك إلى أن أكثر من 70% من المؤسسات المستحدثة تنشط في قطاعي الخدمات و الأشغال العمومية كونها تمثل استثمارات مضمونة و سريعة العائد، في المقابل تبقى نسبة نشاطها في القطاعات

[1] – تم إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في عدد المؤسسات الخاصة انطلاقا من سنة 2010.

المنتجة جد ضعيفة (وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22 لسنة 2012، ص ص42،43).

2- الإستراتيجية الوطنية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى المحلي: إدراكا من الدولة بالدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، فقد خصصت مبالغ مالية هامة لترقية و تطوير القطاع، وجهت لإنشاء العديد من الهيئات تتوزع على كامل ولايات الوطن هدفها تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع و التقليل من المشاكل التي تواجههم. حيث أنشئت مجموعة من الهيئات مكلفة بتوفير التمويل تتمثل في: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سنة 1996، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004، إضافة إلى إنشاء صندوقين لضمان القروض البنكية هما: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي أنشئ سنة 2002 و انطلق نشاطه سنة 2004، و صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2004 (الشريف غياط، و محمد بوقموم، 2008، ص133).

و على المستوى المحلي كذلك، تم سنة 2003 إنشاء 14 مركز تسهيل يضطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس و الإعلام و التوجيه، و إنشاء 14 مشتلة للمؤسسات في أهم الأقطاب الصناعية للجزائر، هذه المشاتل تؤدي دورا هاما في مجال استقبال و احتضان و تدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها واقعيا.

كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2005، تتولى مهمة تنفيذ البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها.

و تم أيضا إنشاء 48 مديرية ولائية تؤدي دور المنشط و المتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و كذا إنشاء 11 غرفة صناعة تقليدية و حرف لتقريب هيئات التأطير من الحرفيين (عبد القادر بابا، 2006، ص 149).

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة

نحاول من خلال هذا المحور الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة خلال الفترة (2007-2012)، حيث سيتم الاعتماد على المؤشرات التي تتوفر حولها الإحصائيات لتحليلها و استخراج نتائج تأثيرها.

1- التعريف بولاية قالمة: ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر، تم إنشاءها خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 و أصبحت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تضم 34 بلدية تتوزع على 10 دوائر. تقع ولاية قالمة في الناحية الشمالية الشرقية للبلاد، يحدها من الشمال كل من ولايات عنابة، سكيكدة، الطارف، من الشرق ولاية سوق أهراس، من الغرب ولاية قسنطينة، و ولاية أم البواقي من الناحية الجنوبية. تتربع الولاية على مساحة 3686,84 كلم^2.

تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات المحلية فهي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى حيث تضم ثروة غابية هائلة و أيضا مياه سطحية و باطنية، و إلى جانب الإمكانيات الفلاحية تعتبر قالمة ولاية سياحية لما تتوفر عليه من معالم سياحية خاصة الشلالات المعدنية التي يقصدها العديد من السياح (وثائق داخلية لمديرية برمجة و متابعة الميزانية لولاية قالمة).

2- عرض عام لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة: عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية قالمة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة خلال الفترة (2007-2012)

طبيعة القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الخاص	2 301	2482	3 292	4 538	4 840	5 288
القطاع العام	103	103	23	6	6	6
المجموع	2 404	2 585	3 315	4 544	4 846	5 294
معدل التطور	-	7,53	28,24	37,07	6,65	9,24

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية، حيث انتقل من 404 2 مؤسسة سنة 2007 ليصل إلى 294 5 مؤسسة سنة 2012، ما يعادل

نسبة زيادة تقدر ب 120,22%، و ترجع الزيادة بنسبة كبيرة إلى القطاع الخاص، أما مؤسسات القطاع العام فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة التي عرفتها الولاية على غرار كامل ولايات الوطن.

و تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بولاية قالمة على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بولاية قالمة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي للفترة (2007-2012)

قطاعات النشاط	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة	18	23	33	46	48	51
الصناعة	281	291	315	447	463	520
البناء و الأشغال العمومية	1 119	1 223	1 401	1 762	1 935	2 072
الخدمات	883	945	1 543	2 283	2 394	2 645
المجموع	2 301	2 482	3 292	4 538	4 840	5 288

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة، إذ يستحوذ على 50,02% من مجموع المؤسسات المنشأة سنة 2012، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 39,18%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 9,83%، أما قطاع الفلاحة فلم تتعدى حصته نسبة 0,96% بالرغم من أن الولاية تمتلك العديد من الإمكانيات الفلاحية الممكن استغلالها.

أما عن توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب بلديات الولاية فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب بلديات ولاية قالمة للفترة (2007-2012)

البلديات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قالمة	175 1	215 1	641 1	266 2	448 2	637 2
وادي الزناتي	170	180	242	333	347	388
بوشقوف	83	89	147	219	237	266
هيليوبوليس	104	118	157	215	230	246
بلخير	91	99	126	176	192	226
حمام دباغ	80	82	108	156	168	181
بومهرة أحمد	82	96	107	154	167	187
باقي البلديات	516	603	764	019 1	051 1	157 1
المجموع	301 2	482 2	292 3	538 4	840 4	288 5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة لا تحقق التوازن الجهوي، حيث تستحوذ عاصمة الولاية لوحدها على 49,87% من مجموع المؤسسات المنشأة سنة 2012، كما يتضح أن البلديات الحضرية البالغ عددها 7 بلديات من أصل 34 بلدية تستحوذ على 78,12% من مجموع المؤسسات، أما باقي البلديات فلم تستقطب سوى 21,88% من مجموع المؤسسات.

3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة:

3-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل:

لقد سمح التطور المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة بتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية قالمة (2007-2012)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الخاص	9 261	12 033	14 769	15 954	20 429	22 318
القطاع العام	3 362	3 236	1 054	534	534	534
المجموع	12 623	15 269	15 823	16 488	20 963	22 852
معدل التطور	-	20,96	3,63	4,20	27,14	9,01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة و
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول التزايد المستمر لمناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة بولاية قالمة، حيث انتقل عدد العمال من 12 623 عامل سنة 2007 إلى 22 852 عامل سنة 2012، ما يعادل نسبة زيادة تقدر ب 81,03%، و تتضح المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص بأزيد من 96% من مناصب الشغل خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

و إذا قارنا نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإجمالي مناصب الشغل في الولاية، نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بما نسبته 12,31% من مجموع مناصب الشغل المقدرة ب 185 586 منصب شغل إلى غاية سنة 2012، بالمقابل تساهم القطاعات الأخرى بما نسبته 87,69%.

3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة الفقر:

عرفت الجماعات المحلية ارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، و للتخفيف من حدة المشكلة وضعت الدولة آليات تساعد على خلق المداخيل للشباب البطال تمثلت في: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لقد ساهمت هذه الآليات على مستوى ولاية قالمة في تمويل عدد معتبر من المشاريع المصغرة، حيث استطاع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أن يمول منذ سنة 2007 إلى غاية 2012، 010 2 مشروع، ما يعادل 42,08% من مجموع الملفات المودعة البالغ عددها 4777 ملف (احصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة) . كما ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل 174 4 مشروع خلال نفس الفترة، ما يعادل 40,06% من مجموع الملفات المودعة البالغ عددها 280 10 ملف (احصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لولاية قالمة). أما فيما يخص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد ساهمت منذ بداية نشاطها سنة 2005 و إلى غاية سنة 2012 في تمويل 866 8 مؤسسة، ما يعادل 91,94% من مجموع الملفات المودعة البالغ عددها 643 9 ملف(احصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة).

3-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استقرار سكان الولاية:

عرفت ولاية قالمة على غرار العديد من ولايات الوطن هجرة كبيرة من البلديات الريفية نحو البلديات الحضرية خاصة خلال فترة التسعينات بحثا عن العمل و خدمات المرافق العامة، و ازدادت حدة المشكلة خلال فترة التسعينات نتيجة تردي الأوضاع الأمنية و تفاقم ظاهرة العزلة و التهميش التي شهدتها العديد من البلديات الريفية، الأمر الذي ترتب عنه تضخم سكان البلديات الحضرية المستقطبة للسكان النازحين و تشمل بلديات– قالمة، واد زناتي، هيليوبوليس، بوشقوف، بلخير، حمام دباغ، بومهرة أحمد–.

و في هذا الخصوص، تشير إحصائيات مديرية برمجة و متابعة الميزانية لولاية قالمة لسنة 2011 أن 83,28% من إجمالي السكان يتركزون في البلديات الحضرية المقدر عددها 7 بلديات من أصل 34 بلدية، مقابل تركز 16,72% في البلديات الشبه الحضرية و الريفية (وثائق داخلية لمديرية برمجة و متابعة الميزانية لولاية قالمة).

إن انخفاض الكثافة السكانية بالبلديات الريفية يرجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بسبب العزلة و التخلف لهذه البلديات، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة التي يمكن أن توفر مناصب الشغل للبطالين و تحد من انتشار الفقر و تساهم في تحسين مستوى معيشية السكان، بالإضافة إلى افتقارها للخدمات و المرافق الإجتماعية الضرورية والهياكل القاعدية، و هي عوامل تؤثر على جذب و تشجيع المستثمرين خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يحتاج إلى الدعم و المرافقة.

3-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتاحة:

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية، و في هذا الخصوص تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات الاقتصادية الممكن استغلالها خدمة للتنمية المحلية. و لتقييم مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتوفرة على مستوى الولاية، يتم تناول العناصر التالية:

أ- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي: تعتبر ولاية قالمة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، إذ تقدر مساحتها الزراعية ب618 264 هكتار، منها 338 187 هكتار مستغلة، و 184 1 هكتار مسقي، و يتميز القطاع بزراعة الحبوب خاصة القمح إضافة إلى زراعة الطماطم
(وثائق داخلية مقدمة من مديرية برمجة و متابعة الميزانية لولاية قالمة).

إلا أنه على الرغم من الامكانيات الفلاحية الهامة التي تمتلكها الولاية، يسجل ضعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشطة ضمن القطاع، إذ لم يتعدى عددها 51 مؤسسة سنة 2012 (أنظر الجدول رقم 4). و هو ما يؤكد المساهمة الضعيفة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم القطاع الفلاحي بالولاية.

ب- المساهمة في تطوير القطاع السياحي: تعد ولاية قالمة قطبا سياحيا نظرا لما تتميز به من إمكانيات سياحية هامة، و تشهد الولاية تزايد توافد السياح من سنة إلى أخرى حيث قدر ب 156 108 سائح سنة 2012 منهم 651 106 سائح جزائري و505 1 سائح أجنبي
(إحصائيات مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة).

و للوقوف على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي الذي يمكن أن يدر عوائد مهمة تساهم في تحقيق تنمية محلية فعالة بالولاية، ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع السياحي (2007 -2012)

قطاع النشاط	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفندقة و الإطعام	92	94	114	151	157	193

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في القطاع السياحي، إذ لم يتعدى عددها 193 مؤسسة، و هو ما يفسر ضعف مساهمتها في تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي، حيث لا تتوفر الولاية على أية منطقة للنشاط السياحي، و هو ما أثر على جذب المستثمرين نتيجة عدم توفر الأراضي لإقامة مشاريعهم.

و لتقييم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط القطاع السياحي بالبلديات السياحية كعينات للدراسة ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم(8): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط القطاع السياحي بالبلديات ذات الإمكانيات السياحية بولاية قالمة لسنة 2012

البلديات	بلدية هيليوبوليس		بلدية حمام دباغ		بلدية سلاوة عنونة	
	عدد المؤسسات	(%)	عدد المؤسسات	(%)	عدد المؤسسات	(%)
الفندقة و الإطعام	08	4,15	54	27,98	01	0,52

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط القطاع السياحي بالبلديات السياحية، إذ يلاحظ أنه في بلدية سلاوة عنونة مثلا توجد مؤسسة واحدة تنشط في مجال الفندقة و الإطعام رغم توفرها على العديد من المعالم السياحية كأطلال مدينة تيبليس الرومانية و موقع خنقة الحجار، و هو ما يفسر قلة الاهتمام بالمناطق السياحية، و بالتالي عدم استغلالها لدعم التنمية بالولاية.

ج- المساهمة في تطوير الصناعات التقليدية: تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا في رواج الصناعة التقليدية بولاية قالمة نظرا لطبيعة المنطقة الريفية و السياحية، و الجدول الموالي يوضح توزيع الحرفيين حسب طبيعة النشاط بالولاية إلى غاية سنة 2009.

الجدول رقم (9): توزيع الحرفيين حسب طبيعة النشاط إلى غاية سنة 2009

طبيعة النشاط	الحرفيين الفرديين	التعاونيات الحرفية	المجموع
صناعة تقليدية فنية	212	/	212
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	966	12	978
صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	897	05	902
المجمـــوع	2075	17	2092

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من غرفة الصناعة التقليدية و الحرف
لولاية قالمة .

تتضح من الجدول المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير نشاط الصناعة التقليدية، حيث وصل عدد الحرفيين الفرديين إلى 2075 حرفي، كما تم تسجيل 17 تعاونية حرفية تنشط في مجال إنتاج المواد و إنتاج الخدمات.

3-5- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تلبية احتياجات سكان الولاية:

إن من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي محلية النشاط، و بالتالي فهي تسعى لاستغلال الموارد المحلية بغرض تلبية احتياجات المنطقة التي تنشط فيها.

إن نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة يبقى محصورا بنسبة كبيرة في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية بأكثر من 80% (أنظر الجدول رقم 4)، و يرجع ذلك إلى سهولة الاستثمار في هذه القطاعات فهي تتميز بالربح السريع و التقليل من التكاليف، نظرا لاتساع أسواقها ومرونة الدخول والخروج من هذه الأسواق لعدم وجود احتكارات كبرى تصعب من حركة المستثمرين الصغار.

كما أن نشاط القطاع الصناعي يبقى محدود حيث لم يتعدى نسبة 9% (أنظر الجدول رقم 4) **على الرغم من توفر الولاية على العديد من** الإمكانيات للنهوض بالقطاع، و يرجع ذلك إلى العراقيل العديدة التي لا تزال تواجه القطاع أهمها مشكلة وفرة العقار الصناعي حيث تمتلك الولاية منطقة صناعية واحدة كما أن معظم البلديات لا تمتلك منطقة نشاط تجاري.

يتركز النشاط الصناعي بالولاية في مجال الصناعة الغذائية و مواد البناء، و تتركز غالبية الوحدات الانتاجية على مستوى المنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة و بلدية بلخير بمساحة 45 هكتار، و مناطق النشاط التجاري بكل من بلديات الفجوج، النشماية، بلخير، قلعة بوصبع، واد زناتي، تاملوكة، و عين بن بيضاء.

3-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير موارد مالية لبلديات الولاية:

تعتمد البلديات في الجزائر على الموارد الجبائية في تمويل خزينتها بالدرجة الأولى، خاصة البلديات الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية، إذ تمثل هذه الموارد تقريبا 90% من ميزانية البلديات، بينما لا تتعدى إيرادات أملاكها نسبة 10%. يوضح الجدول الموالي نصيب بلديات ولاية قالمة من الإيرادات الجبائية للفترة (2007-2011).

الجدول رقم (10): نصيب بلديات ولاية قالمة من الإيرادات الجبائية للفترة (2007-2011)

(الوحدة : 10^3 دج)

البلديات	2007	2008	2009	2010	2011
قالمة	224.614	305.704	389.966	455.638	516.381
النشماية	2.400	3.435	5.140	7.061	8.058
بوعاتي محمود	18.534	25.190	46.021	47.891	48.189
واد زناتي	22.063	26.831	25.151	30.034	35.429
تاملوكة	2.305	4.100	6.393	21.264	26.777
واد فراغة	5.418	6.367	7.363	16.985	15.550
عين صندل	441	1.418	673	997	849
راس العقبة	535	957	874	926	1.448
الدهوارة	1.141	2.169	3.271	1.957	1.041
بلخير	10.429	13.614	10.703	11.465	18.563
بن جراح	5.215	5.689	8.595	9.468	19.476
بوهمدان	530	1.030	926	1.200	2.870
عين مخلوف	2.497	3.691	6.084	10.323	10.322
عين بن بيضاء	3.381	4.671	7.721	5.473	6.574
لخزارة	2.482	4.315	5.547	12.931	11.081
بني مزلين	398	1.415	383	2.283	2.754
بوحشانة	1.360	1.234	1.771	2.555	1.989
قلعة بوصبع	1.802	3.813	6.126	6.762	6.246
حمام دباغ	12.089	13.474	13.934	12.715	13.157
الفجوج	9.321	12.387	12.606	17.625	44.500
برج صباط	2.383	1.690	4.667	6.771	20.215
حمام النبائل	3.658	4.243	6.262	7.267	4.852
عين العربي	815	2.175	2.174	9.241	14.502
مجاز عمار	1.207	2.370	2.674	3.123	4.999
بوشقوف	11.942	44.071	37.518	32.561	38.846
هيليوبوليس	11.268	15.255	12.903	13.460	15.546
هواري بومدين	1.445	2.128	2.683	2.851	3.052
الركنية	3.367	3.789	3.247	5.621	4.224
سلاوة عنونة	535	1.446	1.943	945	1.132
مجاز الصفا	1.431	2.024	1.965	2.319	3.756
بومهرة	7.953	17.402	14.299	21.267	17.045
عين رقادة	1.175	2.431	3.512	5.702	9.890
واد الشحم	2.327	4.076	5.931	7.037	4.763
جبالة لخميسي	739	2.579	1.631	1.391	2.643
المجموع	377.200	547.183	660.657	795.109	936.719

المصدر: إحصائيات مقدمة من مديرية الضرائب لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن البلديات التي استطاعت استقطاب استثمارات في مختلف المجالات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد استفادت من نصيب أكبر من الإيرادات الجبائية، حيث تحتل بلدية قالمة الترتيب الأول بنسبة 57,05% في المتوسط، تليها بلدية بوعاتي محمود بنسبة 5,60%، ثم بلدية بوشقوف بنسبة 4,97%، ثم بلدية وادي زناتي بنسبة 4,21%، و بذلك تستحوذ هذه البلديات على حوالي 72% من مجموع الايرادات، أما باقي البلديات التي يقل فيها النشاط الاقتصادي فليس لها نصيب كبير من الإيرادات الجبائية.

خاتمة: نخلص من خلال الدراسة إلى الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية نظرا لما تتميز به من خصائص تؤهلها على الانتشار الجغرافي الواسع، فصغر حجمها يتيح للدولة إمكانية توجيهها بسهولة و استخدامها كأداة لتدعيم التنمية المحلية بتشجيع تواجدها جغرافيا في مختلف الوحدات المحلية، و هو ما يساعد على تنمية المجتمعات المحلية و الرفع من مستوى معيشة سكانها.

بالنسبة للجزائر، و إدراكا منها للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية على المستويات المحلية، فقد قامت بعدة إجراءات تهدف إلى ترقية و تطوير دور هذه المؤسسات، و يتجلى ذلك من خلال إتخاذ العديد من الاجراءات و السياسات في مجال ترقية و تهيئة المحيط المحلي الملائم للإستثمار.

و من خلال الدراسة التطبيقية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– عرف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية قالمة تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بفعل إجراءات الدعم التي إستفادت منها الولاية لترقية و تطوير القطاع؛

– سيطرة قطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية قالمة بأكثر من 80%، في حين يبقى عدد المؤسسات التابعة إلى القطاعات خاصة ذات الطابع الإنتاجي جد محدود؛

– محدودية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل على مستوى بلديات الولاية، إذ لم تتعدى نسبة مساهمتها 12%، و هذا راجع إلى أن 99% من مجموع المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة؛

– تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التقليل من حدة الفقر بالولاية محدودة، حيث أن نسبة معتبرة من الملفات لم تجد طريقها إلى التمويل بسبب الشروط التي تفرضها البنوك، ضف إلى ذلك تركز المشاريع الممولة في البلديات الكبرى في حين أن البلديات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر لم تستفد من استثمارات هامة؛

– تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بالولاية جد ضعيفة على الرغم من امتلاكها العديد من الإمكانيات الطبيعية التي تؤهلها لاستقطاب مجال استثماري مستدام، حيث يلاحظ التوجه الكبير للشباب المقاول نحو الإستثمار في قطاع الخدمات و ذلك نظرا لسهولة الإستثمار ضمن هذا القطاع ؛

– تبقى مساهمة المؤسسات في تدعيم ميزانية بلديات الولاية ضعيفة، و ذلك راجع إلى أن التوزيع الغير المتوازن للمؤسسات، كما أن معظم المؤسسات عبارة عن مؤسسات خدمية مصغرة لا تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الإيرادات الجبائية؛

– محدودة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تغطية احتياجات السوق المحلي للولاية بسبب تركيز استثماراتها في قطاع غير منتجة على حساب القطاعات المنتجة القادرة على تلبية الطلب المحلي.

يمكن القول في الأخير أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة تبقى ضعيفة من حيث النتائج المحققة، و يرجع ذلك إلى أن غالبية المؤسسات تتركز في البلديات الحضرية و بالتالي أغلب البلديات لم تستفد من استثمارات هامة، كما أن غالبية المؤسسات التي إستفادت منها بلديات الولاية عبارة عن مؤسسات خدمية مصغرة ليس لها تأثير كبير على التنمية المحلية، إضافة إلى المشاكل التي لا تزال تعترض المؤسسات و تحد من مساهمتها في تحقيق التنمية تأتي في مقدمتها مشاكل التمويل و العقار.

التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الجماعات المحلية بالجزائر عامة، و ولاية قالمة خاصة، تتمثل في النقاط التالية:

– وضع إستراتيجية واضحة من طرف الدولة لترقية و تطوير دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية على المستويات المحلية؛

– تقريب هيئات الدعم من الشباب و العمل على إزالة العراقيل و الإجراءات الإدارية الطويلة بحيث تصبح عملية معالجة الملفات و اعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع؛

– زيادة الحملات التحسيسية من طرف هياكل الدعم من خلال التعريف بالمزايا و التسهيلات التي تقدمها للشباب و ذلك عن طريق استخدام مختلف وسائل الإعلام؛

– العمل على تبسيط إجراءات الحصول على التمويل باعتباره أهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و إيجاد صيغ التمويل المتلائمة مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل رأس المخاطر الذي عرف رواجا في الكثير من الدول؛

– تسهيل و تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني؛

– إنشاء مراكز للمعلومات تعمل على توفير المعلومات الكافية التي يحتاجها المستثمرون في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور و أهمية في اتخاذ قرار الاستثمار؛

– العمل على تشكيل لجان متخصصة على مستوى كل ولاية مهمتها دراسة الملفات الخاصة بالإنشاء للتقليل من التركز القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي لا يخدم أهداف التنمية المحلية، مع تحديد المشاريع ذات الأولوية من خلال التركيز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي القادرة على توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل و تحقيق قيمة مضافة عالية، و هو ما يسهم في إحداث تنمية حقيقية؛

– العمل على زيادة مقومات الجذب للإستثمار في المناطق النائية و الأرياف من خلال برامج التنمية الريفية و الحد من الهجرة المتواصلة إلى المدن، مع تشجيع الشباب على الإستثمار في هذه البلديات عن طرق منحهم مزايا خاصة؛

– تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الانتظام في شكل تجمعات تجمع بين المؤسسات ذات النشاطات المتشابهة. و إذا ما أخذنا الطابع الفلاحي و الإمكانيات السياحية لولاية قالمة فانه يمكن إنشاء هذه التجمعات في نشاطات عديدة على غرار الصناعات الزراعية و الصناعات التقليدية؛

– تكامل و تنسيق الجهود بين الدولة و الجماعات المحلية و جعلها تسير وفق استراتيجية مشتركة و ذات أهداف مشتركة لترقية القطاع من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية؛

– إحداث الإصلاحات اللازمة على مستوى الإدارة المحلية و تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بما يسمح بالقضاء على مختلف المشاكل المحلية؛

– زيادة الدعم المالي المقدم من الدولة للجماعات المحلية لتهيئة المحيط الملائم للإستثمار؛

– منح صلاحيات أكبر للجماعات المحلية لتدعيم القطاع خدمة للتنمية المحلية.

قائمة الهوامش:

– باللغة العربية:

1– السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر، القاهرة، 2009، ص43.

2– السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة بسكرة، 2011، ص 295.

3– الصيرفي محمد، البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2009، ص45– 49.

4– بابا عبد القادر، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و معوقاتها، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 149.

5– جواد نبيل، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص93.

6– خوني رابح، و حساييني رقية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص17.

7– صالحي صالح، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص 173.

8– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.

9– علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، 2010، ص 176.

10– عمر أيمن علي، إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل بيئي مقارن–، دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 129،130.

11– غياط الشريف، و محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد1، جامعة دمشق، 2008، ص 133.

12– فتحي السيد أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 74.

–باللغة الفرنسية:

1– Abdelbaki Smati, nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financement, revue recherches économiques et managériale, N° 05, Juin 2008, université Biskra, p 84.

2– Groupe de travail, le développement local, Montréal, 2002, p 01.

3– OCDE, l'entreprenariat et développent économique local, quelles programmes et quelles politiques, France, 2003, p 48.

المعطيات الإحصائية:

1- نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.
2- نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة المتوسطة لولاية قالمة.
3- إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتامين على البطالة لولاية قالمة. إحصائيات مقدمة من
4- إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية قالمة.
5- إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة.4
6- إحصائيات مقدمة مديرية السياحة لولاية قالمة.
7- إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة.
8- وثائق داخلية لمديرية برمجة و متابعة الميزانية لولاية قالمة.